جمال نجيمي

الطّعن بالنّقض
في المواد الجزائية والمدنية في القانون الجزائري

La cassation
en matière pénale & civile en droit algérien

دراسة مقارنة
Étude comparée

الطّبعة الرّابعة 2017
محيّنة وفقا لآخر تعديل قانوني

دار هومه

Scanné avec CamScanner

هذا الكتاب

تتناول هذه الدراسة موضوع الطعن بالنقض (في المواد المدنية والجزائية) في التشريع الجزائري من كافة جوانبه ابتداء من تحديد الأحكام والقرارات القابلة للطعن بالنقض إلى تحديد الشروط المطلوبة في الطاعن، إلى بسط إجراءات الطعن وتحديد المبادئ التي تحكمه وشرح الأوجه والأسباب التي يجب أن يؤسس عليها ثم تحديد الآثار الناجمة عن التصريح بالطعن وكيفيات سير الخصومة على مستوى المحكمة العليا وصولا إلى إبراز الآثار الناجمة عن القرارات الفاصلة في الطعن.

وقد عمدت الدراسة إلى المقارنة بين أحكام النقض في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري بقصد إبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بينها والوصول إلى المعنى الحقيقي الذي يقصده المشرع من خلال النصوص التي وضعها لتنظيم الموضوع.
وكل فصول البحث جاءت زاخرة بأمثلة من قرارات المحكمة العليا ومحكمة النقض الفرنسية (باللغتين) مما يعطي لهذه الدراسة بعدا تطبيقيا لا ريب فيه.
كما أن هذه الدراسة قد تزامنت مع دخول قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد حيز التطبيق فكان لزاما أن تتناول بالمقارنة أحكام القانونين القديم والجديد في موضوع الطعن بالنقض.

وفي نفس الوقت تعطي هذه الدراسة لمحة عن تنظيم المحكمة العليا وعملها من خلال تحليل بعض الإحصائيات التي تتناول الفترة الزمنية من 2000 إلى 2008.

وبذلك يكون هذا الكتاب أداة عمل تطرح بين أيدي العاملين في الحقل القضائي، وفي نفس الوقت يفتح أبواب المناقشة حول هذا الموضوع الحساس الذي لا تكاد الآراء التي تتناول مختلف جوانبه أن تلتقي حتى تتفرع من جديد وتختلف كما هي ظروف الناس وأحوالهم فلا تكاد تهدأ لحظة حتى يتبعها الاضطراب لحظات ... إنها سنة الله في خلقه.

ISBN 978-9961-65-672-3

9 789961 656723

EL FIKR

1,300.00 DA

5/420

دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
34 حي الأبيار - بوزريعة - الجزائر
الهاتف 021 94 17 75 الفاكس 021 94 19 36
021 94 41 19 021 79 91 84
www.editionshouma.com
e-mail:info@editionshouma.com

Scanné avec CamScanner

الفهرس

الفهرس	7
تمهيد	11
مُقدِّمَة	13
البابُ الأولُ – شروطُ وإجراءاتُ الطعن بالنقض	27
الفصلُ الأولُ – الأحكامُ والقرَارَاتُ القابلةُ للطعن بالنقض	30
الفصلُ الثانِي – الشرُوطُ المَطلوبَة فِي الطّاعِن	57
المَبحَثُ الأوّلُ – الأهليّة	59
المَبحَثُ الثانِي – الصِّفة	71
المَبحَثُ الثالثُ – المَصلحَة	79
الفصلُ الثّالث – مُهلة الطّعن بالنــّقض	85
المَبحَثُ الأوّلُ – مُهلةُ الطّعن بالنّقض في المَوَادّ المَدَنيّة	85
المَبحَثُ الثاني – مُهلة الطعن بالنقض في المَوَاد الجَزَائيّة	90
الفصلُ الرابعُ – إجرَاءَاتُ الطعن بالنّقض	98
المَبحَثُ الأوّل – إجرَاءَاتُ الطعن بالنقض في المَوَاد المَدنيّة	99
المَبحَثُ الثاني – إجرَاءَاتُ الطعن بالنقض في المَوَاد الجَزائيّة	104
أ – التصريح بالطعن بالنقض	104
ب – مذكرة بأسباب الطعن بالنقض	110
البَابُ الثانِي – مَبَادِئُ الطعن بالنقض ونطاقــُه وأسبابُه	114
الفصلُ الأوّلُ – مَبَادئُ الطعن بالنقض ونطاقــُه	122
المَبحَثُ الأولُ – التمييزُ بين الوَقائع والقانون	122
المَبحَثُ الثانيُّ – النقضُ وليسَ المرَاجَعَة أو التعديلُ	130
المَبحَثُ الثالثُ – الطعنُ يُوجَّه ضِدّ المنطوق	132
المَبحَثُ الرابعُ – أوجهُ الطعن مُحدّدَة حصرًا	133
المَبحَثُ الخامسُ – عدمُ التمسُّك بأوجهٍ مقرّرةٍ لصَالِح الخصم	139
المَبحَثُ السّادسُ – قاعِدَة مَنع الأسبَابِ الجَدِيدَة	141
المَبحَثُ السّابع – نِطاقُ الطعن حسبَ صِفَة الطاعِن	154
المَبحَثُ الثامن – الطعنُ ضدّ القرَار القاضِي باعتبار المُعارَضَة كأن لمْ تكن	155

Scanné avec CamScanner

المَبحَثُ التاسع – الطعنُ ضدّ حكم مَحكمَةِ الجنايَاتِ والأحكام الفرعيّةِ التابعةِ له 173
المَبحَثُ العَاشِر – الخَطأ في القانون وَالإصَابَةُ في النتيجَة 177
المَبحَثُ الحادِي عَشر – عَدَمُ إضرَار الطاعِن بطعنِه 182
الفصلُ الثانيّ – أوجُهُ (أسبابُ) الطعن بالنـــقض 185
المَبحثُ الأولُ – الوَجهَان الأول والثاني: مُخالفة أو إغفالُ قاعدَةٍ جوهريةٍ في الإجْرَاءَات 197
المبحثُ الثاني : الوَجهُ الثالثُ – عَدَمُ الاختِصَاص 245
المَبحثُ الثالثُ : الوَجهُ الرّابعُ – تَجَاوزُ السّـــلطة 257
المَبحثُ الرابعُ : الوَجهَان الخامِس والسّادِس: مُخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقِه (مُخالفة القانون الدّاخلي / مُخالفة القانون الأجنبيّ المُتعلق بقانون الأسرَة) 263
المبحثُ الخامسُ : الوَجهُ السّابعُ – مُخالفة الاتفاقيَات الدوليّة 278
المبحثُ السادسُ : الوَجهُ الثامنُ – انعدامُ الأسَاس القانونيّ 280
المبحثُ السابعُ : الأوجهُ التاسعُ والعَاشرُ والحَادي عشر : انعدامُ التسبيب – قصورُ التسبيب – تناقضُ التسبيب مع المنطوق 289
المبحثُ الثامنُ : الوَجهُ الثاني عَشرَ – تحريفُ المَضمُون الوَاضح والدّقيق لوَثيقةٍ مُعتمَدةٍ 316
المبحثُ التاسعُ : الوَجهَان الثالثِ عشرَ والرابع عشرَ تناقضُ الأحكام 322
المبحثُ العاشر : الوَجهُ الخامسُ عشر – وجودُ مقتضياتٍ متناقضةٍ ضمن منطوق الحُكم أو القرَار 330
المبحثُ الحادِي عشر : الوَجهَان السّادس عشرَ والسّابع عشرَ – الحكمُ بما لم يُطلب أو بأكثرَ ممّا طلب والسهوُ عن الفصل في أحَد الطلبات 332
المبحثُ الثانِي عشر : الوَجهُ الثامنُ عشر – إذا لم يُدافع عن ناقصِي الأهليّة 336
البابُ الثالث – سيرُ الخصُومَة وآثارُ الطعن 339
الفصلُ الأولُ – سيرُ الخصُومَة (تحقيقُ الطعـــون) 343
المَبحَثُ الأول – تنظيمُ المَحكمَة العليَا 344
المَبحَثُ الثاني – سيرُ الخصُومة في الموادّ المدنية 350
المَبحَثُ الثالث – سيرُ الخصُومة في المَوَاد الجزَائية 356
المَبحَثُ الرابع – الغرَفُ المُوَسعَة 364
المَبحَثُ الخامِس – التنازلُ و وَقفُ الخصُومَة 370

Scanné avec CamScanner

المبحثُ السّادسُ – تحريرُ قرَارَات المَحكمَة العُليَا 387
الفصلُ الثانِي – آثارُ الطعــن بالنقض 403
المَبحَثُ الأول – آثارُ الطعن بالنقض في المَواد المَدَنيّة 404
المَبحَثُ الثاني – آثارُ الطعنُ بالنقض في الموَاد الجَزائيّة 444
المَبحَثُ الثالث – طرق الطعن ضد قرارات المَحكمَة العُليَا 471
المَبحَثُ الرابع – الطعنُ بالنقض لصَالح القانون 498
الباب الرابع – مقارنة بين أحكام الطعن بالنقض في قانُون الإجْرَاءَات المَدَنيّة القديم وقانُون الإجْرَاءَات المَدَنيّة والإدَاريّة الجديد 507
الفصل الأول – الاختصاص النوعي 511
الفصل الثاني – عن أوجه الطعن 515
الفصل الثالث – آجال الطعن بالنقض 518
الفصل الرابع – آثار الطعن بالنقض 519
الفصل الخامس – الآثار الناجمة عن قرارات المحكمة العليا 526
الفصل السادس – أحكام خاصة بالمحكمة العليا 529
الفصل السابع – التصريح بالطعن بالنقض 530
الفصل الثامن سير الخصومة 534
ملحق بالنصوص القانونية 539
القانون العضوي رقم 11-12 المؤرخ 26 يوليو سنة 2011، يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها. 539
مواد قانُون الإجْرَاءَات المَدَنيّة والإدَاريّة ﴿القانون رقم 08 -09 المؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008﴾ المتعلقة بالطعن بالنقض، وبالمحكمة العليا. 549
نصوص قانُون الإجْرَاءَات الجَزائيّة ﴿الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966﴾ المتعلقة بالطعن بالنقض. 564
المَرَاجع 597

Scanné avec CamScanner